كلمة رئيس وفد لبنان

السفير / علي حسن الحلبي

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

نتناول اليوم في مداخلتنا أحد أبرز جوانب الهجرة وأكثرها حساسية قضية النازحين من طالبي اللجوء والتي تحولت إلى أزمة إنسانية في لبنان تاركين لمناسبة أخرى الحديث عن الهجرة اللبنانية التاريخية إلى الأميركتين وأفريقيا وأوروبا والتي كانت مفيدة للبنان وللدول التي استضافتهم.

يحمل المجتمع اللبناني اليوم عبئا ثقيلا باستضافته عددا كبيرا من النازحين السوريين منذ العام ٢٠١١، بحيث أصبح في لبنان مليونا نازح سوري و٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، في ظل أشد أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية يمر بها منذ عقود، كما بلغت كلفة النزوح السوري إلى لبنان، خلال العقد الأخير، مئة مليار دولار أميركي، ساهم المجتمع الدولي بـ ١٣,٥ في المئة منها فقط ، ما يشكل ضغطا إضافيا على الموارد المحدودة والبنية التحتية الهشة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أزمة النزوح باتت تشكل خطرا وجوديا على الصيغة اللبنانية التعددية التي تحفظ التوازن بين مختلف أطيافه وتماسك نسيجه الاجتماعي القائم على العيش المشترك.

فبحسب آخر الدراسات، قد يتخطى عدد السوريين في لبنان الـ٤٤ % من مجموع سكانه بحلول العام ٢٠٣٨، علما أن نسبة ولادات السوريين خلال السنوات الماضية تشكل ٤٠ % من نسبة الولادات في لبنان. ومن هذا المنطلق،

يشدد لبنان على ضرورة أن يكون وجودهم مؤقتا، ويتمسك برفضه لأي شكل من أشكال اندماجهم أو إدماجهم في المجتمع اللبناني.

خلال السنوات الماضية، سعى لبنان إلى تشجيع تعاون "المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" مع الوزارات والأجهزة المعنية، في سبيل حل أزمة النزوح وتوفير الظروف الملائمة والفورية للعودة الآمنة للنازحين السوريين.

إن دخول السوريين إلى لبنان كنازحين، منذ العام ٢٠١١، جعلهم يستفيدون من تقديمات المفوضية، وقد تبين للأجهزة اللبنانية المختصة أن قسما كبيرا منهم هم مهاجرون اقتصاديون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مذكرة التفاهم الموقعة بين لبنان والمكتب الإقليمي للمفوضية، للعام ٢٠٠٣، أكدت على إعادة النازحين إلى موطنهم الأصلي أو إعادة توطينهم في بلد ثالث خلال مدة سنة من إقامتهم في لبنان كبلد عبور وليس بلد لجوء. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، في آب العام ٢٠٢٣، ورقة عملية لتطوير التعاون مع المفوضية لتسليم الدولة اللبنانية "الداتا" كاملة للنازحين بالتعاون مع الإدارات المعنية. للأسف لم تلتزم المفوضية بتعهداتها لجهة تضييق هذه الورقة كما سبق ووعدت.

إن لبنان يأمل في العمل على رؤية عربية مشتركة، لبلورة آلية تمويلية لتأمين الموارد اللازمة لتسهيل وتسريع عودة النازحين إلى بلدهم. ويؤكد لبنان استعداده الكامل للتعاون، وخصوصا مع دول الجوار العربية والأوروبية، لمعالجة هذه الأزمة من خلال فصل مسار الحل السياسي في سوريا عن الحل الإنساني لأزمة النزوح، وتأمين عودتهم الكريمة وغير القسرية إلى مناطق آمنة في سوريا.

في هذا السياق، يمكن للمفوضية والدول المانحة تقديم المساعدات المجدية للنازحين العائدين إلى بلدهم، وتأمين مقومات الحياة الأساسية لسكان القرى والبلدات المدمرة ضمن برامج نموذجية – Pilot Projects، في إطار خطة التعافي المبكر.